



رسالة إلى المجالس البلدية المنتخبة

إلى السيد(ة) رئيس(ة) المجلس البلدي المحترم،

تحية طيبة وبعد،

نحن منظمة البوصلة، جمعية حقوقية تونسية، تعمل في مجال نشر ثقافة الشفافية ومبادئ الحوكمة الرشيدة داخل المؤسسات والهيكل العمومية، عبر مشاريعها الثلاثة المتمثلة في مرصد مجلس نواب الشعب، مرصد ميزانية الدولة ومرصد بلدية.

عملت منظمة البوصلة منذ سنة 2011 على وضع المواطن صلب عملية أخذ القرار وتكريس الشفافية وضمان حقّ النفاذ إلى المعلومة، كما آلت على نفسها تفعيل مسار اللامركزية والحوكمة المحليّة من خلال مشروع "مرصد بلدية" إيماناً منها بضرورة القطع مع المنظومة المركزية التي ساهمت في تفاقم التفاوت الجهوي واختلال التوازن بين المركز والأطراف.

وساهمت البوصلة في دعم مسار اللامركزية، خاصّة من خلال مناصرة تكريسها دستوريا عبر الباب السابع "السلطة المحليّة"، وكذلك عند المصادقة على مجلّة الجماعات المحليّة من خلال المتابعة اللصيقة لمناقشة فصول المجلّة داخل لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح بمجلس نواب الشعب، إلى جانب حقّ النّواب على تكريس أمثل لمبدأ التدبير الحرّ وتضمين آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية وتكريس الشفافية.

وإيماناً منها بأهميّة تجسيد مسار اللامركزية وضرورة متابعة مختلف أطواره بأهميّة رسم مختلف مكوّنات المجتمع المدني لملاح مشهّد سياسي ومحليّ يرتقي إلى مستوى انتظارات المتساكنات والمتساكنين، تولى البوصلة اهتماماً بالغاً بالأوامر الحكوميّة الواردة بمجلّة الجماعات المحليّة، وذلك لاكتمال مختلف حلقات مسار اللامركزية.

وكان الأمر الحكومي عدد 744 لسنة 2018 الصادر بتاريخ 14 سبتمبر 2018 والمتعلّق بالنظام الداخلي النموذجي للبلديات أولى هذه الأوامر الحكوميّة. ولكن بدا جلياً أنّه يخرق مبادئ الشفافية والحوكمة المفتوحة، إذ أنّ أولى ملامح هذه المبادئ تبرز من خلال طريقة تسيير العمل داخل المجالس البلدية، وهو ما لم يكن مكرّساً ضمن الأمر الحكومي المذكور، حيث تعتبر منظّمة البوصلة أنّ الفقرة الثانية من الفصل 64 من الأمر المذكور يمثّل خرقاً واضحاً لمبادئ الحوكمة المفتوحة والشفافية، كما يضيق الخناق على المواطنين والمجتمع المدني ويحول دون ممارستهم لدورهم التشاركي والرقابي.

وفي هذا الإطار نحرص على إبلاغكم بأنّه تمّ اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في سبيل إلغاء الفصل المذكور والمتعلّق بالمصادقة على النظام الداخلي النموذجي للمجالس البلدية والذي ينصّ على أنّه "يمنع منعاً كلياً على العموم تصوير وتسجيل أشغال الجلسات بأية وسيلة من الوسائل". وبناء عليه، وحيث أنّ الفصل المذكور موضوع إجراءات قانونية قد تفضي لإلغائه ندعوكم لعدم اعتماده. كما ندعوكم إلى تحمّل مسؤوليتكم في احترام الدستور ومجلة الجماعات المحليّة من خلال المصادقة على نظام داخلي يكرّس ثقافة الشفافية والحوكمة المفتوحة وتضمن مشاركة فعليّة لجميع المتساكنات والمتساكنين دون اقصاء، فضلاً عن احترام مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة.

كما نوّكد ضرورة حرص المجلس البلدي المنتخب على تكريس الشفافية، من أجل إرساء بلدية مفتوحة على مقترحات المواطنين والمواطنات ومبادرات المجتمع المدني، قادر على تفعيل ديمقراطية القرب وابتهاج نهجاً تشاركياً في إرساء اللامركزية.

مع الشكر.